

الملخص التنفيذي

ان سعي إدارة البنك الوطني باتجاه تنفيذ هذا التدقيق انما يعبر عن إهتمام واعي لأهمية ادماج النوع الاجتماعي في القطاع المصرفي الذي يشكل اهم مكونات القطاع الخاص الفلسطيني.

لقد عملت إدارة البنك ، ومن خلال مبادرات عدة، على تحقيق المساواة الجندرية، إيماناً منها بأن المساواة الجندرية تلعب دوراً أساسياً في استدامة وشمولية العمليات التنموية. الأمر الذي يشير بوضوح إلى وعي وإدراك عالين لدى إدارة البنك العليا لأهمية تحقيق المساواة الجندرية الأمر الذي كان بالإمكان تلمسه خلال مسار التدقيق. (بدون تحقيق المساواة الجندرية لا يمكن للقطاع الخاص أن يحقق أهدافه) أفاد السيد احمد الحاج حسن (مدير عام البنك) ، مضيفاً: (نحن مؤسسة تؤمن بقضايا المساواة بين الجنسين الأمر الذي يعكس ظلاله على هوية المؤسسة (اسم البنك الوطني) أي البديل الوطني لخدمات عصرية متطورة. أخذ البنك على عاتقه أن يكون البديل الوطني وبشكل آمن ومستقر وحديث ومستجيب لاحتياجات وتطلعات المواطنين /ات وفق اولوياتهم/ن في السوق المحلية). كما أضاف الحاج حسن (أن عجلة التنمية دون إشراك المرأة التي تشكل نصف المجتمع هي عملية عرجاء ولا يمكن ان نحقق العوائد والنتائج المرجوة بنصف مجتمع فقط).

تبنى البنك الوطني مبدأ المسؤولية الاجتماعية بهدف تحقيق توزيع عادل لمنتجاته وتعميم الفائدة على المجتمع وزيادة أرباح البنك. ولتحقيق هذا الغرض ، فإن البنك يخصص ما نسبته ٢-٤٪ من أرباحه للمساهمات المجتمعية، حيث قام بتمويل ١٢٥ مشروعاً إنتاجياً بقيادة نساء دون أي فائدة أو ربحية ، كما تضمن برنامج التوفير " حياتي " رسالة مسؤولية مجتمعية مباشرة بربط فتح الحسابات بالتبرع المستدام لمركز دنيا التخصصي لأورام النساء لدعم الفحوصات التشخيصية لمرضى سرطان الثدي للنساء المحتاجات، ساعياً، من خلال برامجه المصرفية وبرنامج مسؤوليته المجتمعية، الى تحقيق التنمية المستدامة لفئة النساء.

رئيس مجلس الإدارة السيد طلال ناصر الدين أكد على ما ورد في رؤية ورؤية البنك قائلاً " نحن ملتزمون بتطوير وتنمية اقتصادنا الوطني الفلسطيني عن طريق طرحنا لمنتجات مصرفية مسؤولة ومبنية على تلبية الاحتياج المالي الفعلي لمختلف قطاعات وشرائح المجتمع الفلسطيني ". مشدداً (على أن ذلك يشمل النساء ، أيضاً ، بصفتهم جزءاً أصيلاً من المجتمع الفلسطيني).

ييدي البنك الوطني اهتماماً عالياً نحو مسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع الفلسطيني بشكل عام والنساء بشكل خاص، حيث أن نشاطاته شملت دعم المرأة اقتصادياً ومهنياً وتعليمياً وصحياً، في الريف و في المدن الفلسطينية. وقد بلغت قيمة المساهمات المجتمعية للبنك في سبيل تمكين المرأة ٣٩،٤٤٤ دولار، في حين بلغ مجموع المساهمات المحلية ٢١٣،٠٥٨ دولار في العام ٢٠١٧. وتمثل مساهمات البنك الوطني المجتمعية ٤٪ من أرباحه لذلك العام.

التدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي

يشكل التدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي (PGA) قفزة هامة في مسار العمل على إدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات المختلفة سواء أكانت مؤسسات حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية أو مؤسسات وشركات القطاع الخاص بما فيها مؤسسات القطاع المصرفي . منذ الإعلان عن " عشرية الأمم المتحدة للنهوض بواقع المرأة " والتي تم الإعلان عنها في بداية العام ١٩٧٥ ، خلال المؤتمر الذي عقد في المكسيك، وما تلا ذلك من متابعات أسفرت عن عقد العديد من المؤتمرات الدولية والتي أقرت فيها منهجيات وأجندات مختلفة تهدف إلى النهوض بواقع المرأة وصولاً إلى إدماج النوع الاجتماعي في كافة قضايا التنمية كحل جذري للقضاء على ظاهرة تآنيث الفقر والتي جاءت تسميتها هكذا نظراً لأن الإناث يمثلن الغالبية العظمى من الفقراء في العالم كنتيجة لكافة الثقافات المجتمعية السائدة التي عملت على إقصاء النساء عن الوصول إلى والتحكم في موارد الدخل المختلفة، الأمر الذي ترك آثاراً وخيمة على كافة المناحي التنموية في البلدان المختلفة، والتي لا تقتصر آثارها السلبية على البلد الواحد بل تتعدى ذلك لتصبح قضايا عالمية تؤثر وتتأثر فيها كافة البلدان والمجتمعات من عدة نواحي اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، ولعل أبرز مظاهرها قضايا اللجوء من الدول الفقيرة باتجاه الدول الأغنى بحثاً عن الرزق وما يتركه ذلك من آثار سلبية على المناطق المهجرة والمناطق التي تستقبل اللاجئين سواء بسواء. وقد أثبتت الدراسات أن آثارها السلبية غالباً ما تكون أكثر وقعاً على النساء والأطفال.

وكنتيجة لاهتمام منظمة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) بإدماج النوع الاجتماعي في كافة مناحي التنمية، فقد أخذت المنظمة على عاتقها الاهتمام في استخدام هذه الأداة (التدقيق التشاركي) في شركات القطاع الخاص بما فيها القطاع المصرفي. وكان البنك الوطني (وبناء على اهتمام مجلس إدارته) واحدا من البنوك السبّاقة في استخدام هذه الأداة. حيث تم توقيع اتفاقية مشتركة ما بين منظمة الأمم المتحدة وإدارة البنك الوطني للتعاقد مع مستشارة خارجية لإجراء تدقيق تشاركي من منظور النوع الاجتماعي لصالح البنك. ويعد توجه البنك الوطني لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة سابقة بين البنوك في الجهاز المصرفي الفلسطيني الأمر الذي يدل على إرادة سياسية حقيقية للتغيير.

والتدقيق التشاركي توجه أصيل في سياسة إدارة البنك الوطني، ولترسيخ هذا المبدأ، فإن وجود طرف مهني خارجي يساعد في دفع عجلة التغيير إلى الإمام ويجعل من مبادرات البنك نحو تحقيق المساواة الجندرية أكثر نجاعة وفعالية. حيث تواصلت إدارة البنك مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) بطلب إجراء هذا التدقيق، وتم الاتفاق مع منظمة العمل الدولية ILO لاستخدام منهجيتها في التدقيق والتي تعتبر من أهم منهجيات التدقيق التي سجّلت نجاحات عند استخدامها. وتمّ التعاقد مع (اعتدال الجريري/سيف) والتي شكلت فريقاً مكوناً منها ومن السيد رياض الديسي عضواً لفريق الوطني الفلسطيني للتدقيق والمجازين دولياً، لتيسير مسار التدقيق في البنك، وجرى تأهيل فريق من موظفي/ات البنك للمشاركة في عملية التدقيق.

ولذنا فقد امتاز هذا التدقيق عن غيره من مسارات التدقيق، التي أجريت في فلسطين، بأنه مسار نوعي جاء بمبادرة من إدارة البنك، الأمر الذي يعبر عن إرادة سياسية واعية.

هذا، وقد أسفر مسار التدقيق عن عدة نتائج إيجابية من الممكن التعامل معها كنقاط قوة من المفترض توثيقها واعتمادها بشكل ممنهج ومخطط له، في نفس الوقت تمّ الكشف عن بعض الفجوات والتي يتطلب استهداف العمل عليها وضع خطة يتم تنفيذ أنشطتها على المستويين القريب والبعيد وفقاً لطبيعة وما تتطلبه كل توصية.

بلغ عدد موظفي وموظفات البنك الوطني في جميع الفروع ٥٨٧، وبلغت نسبة الموظفات الإناث ٢٢٪ وهي نسبة أعلى بكثير مقارنة بالبنوك المحلية الأخرى حيث تبلغ النسبة ١٩٪ فقط. وان تمثيل النساء في الإدارة العليا هو من الأمور التي ستوليها الإدارة اهتماماً في المستقبل وستعمل على مراعاتها. حيث أوضح الحاج حسن، أنه يوجد عدد جيد جداً من الإناث في المستوى الإداري المتوسط واللواتي سيتطورن بشكل تلقائي إلى مستوى الإدارة العليا في السنوات القليلة القادمة.

أبرز الإيجابيات التي ظهرت أثناء عملية التدقيق:

وجود إرادة سياسية واعية وملتزمة لدى البنك بدأت بإجراءات فعلية، سبقت عملية التدقيق على إدماج النوع الاجتماعي، باتجاه تحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي (Gender Equality).

- إدارة البنك مقتنعة تماماً بأن استدامة البنك ترتبط باستدامة التنمية في فلسطين، وبأن هذه الاستدامة لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم الاستثمار في كافة الموارد البشرية (إناث وذكور)، وبأن السماح بامتداد ظاهرة تأنيث الفقر إلى فلسطين سيكون ذا مردود سيء على كافة مؤسسات القطاع الخاص، لأن استدامة هذه المؤسسات مرتبطة باستدامة التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية.
- إدارة البنك مقتنعة، أيضاً، بأن الخدمات المالية والمصرفية التي يقدمها البنك لا يمكن تقييمها من خلال قياس المردود المالي على المدى القصير فقط، بل من خلال مساهمة البنك في دعم عجلة التنمية المستدامة في الاقتصاد الوطني.
- هنالك يقين، أن دعم المشاريع الإنتاجية بقيادة نساء سيكون له مردود أفضل من التبرعات المالية لهذه الفئة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع، حيث أن لها أثراً واضحاً عبر تحقيق الاستقلالية المالية للمرأة من جهة إعطائها الفرص للريادة والإبداع، وفي خلق فرص عمل في السوق الفلسطينية والذي باتت الوظائف فيه محدودة، بالإضافة إلى تنشيط حركة التجارة الداخلية الأمر الذي يلقي بظلاله بشكل مباشر على العملية التنموية.

ومن الإيجابيات أيضاً، توقيع البنك وتبنيه لاتفاقيات عالمية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة، حيث تبنى في العام ٢٠١٥ مبادئ تمكين المرأة وهي مبادرة مشتركة ما بين منظمة الأمم المتحدة للمرأة والميثاق العالمي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى تبنيه الميثاق العالمي للأمم المتحدة في العام ٢٠١٢ والمتعلق بحقوق الإنسان والعمل ومكافحة الفساد وحماية البيئة. كما تبنى البنك الوطني سياسة OPIC الاجتماعية والبيئية

لتدرج تمويلاته في مشاريع غير مضرّة للبيئة حسب التصنيفات العالمية.

- قيام البنك بعدد من المبادرات الهامة والبدء في تنفيذها الفعلي من أجل تحقيق المساواة، ومن أبرزها كسر الحاجز النفسي الذي يحول دون وصول النساء إلى المناصب العليا في البنك.
 - مجلس الإدارة مكون من ١١ عضواً منهم عضوتين اثنتين هما الدكتورة غريس خوري والسيدة دينا المصري، وبالتالي، فإن نسبة تمثيل النساء هي ٢ إلى ١١ أي ١٨٪ فقط هناك قرار لزيادتها في الولايات القادمة لمجلس الإدارة بعضوة واحدة ليصبحن ثلاث نساء.
 - التوجه نحو زيادة فرص وصول النساء إلى خدمات البنك والاستفادة منها بأقصى حد ممكن، وبما يتطلبه ذلك من إحداث بعض التجاوزات وإيجاد المخارج القانونية التي تتخطى بعض الصعوبات التي تفرضها القوانين المحلية، مثل تمكين النساء من فتح حسابات خاصة بأطفالهن، وإعطاء قروض للنساء بدون فوائد، تخصيص برامج مصرفية للمرأة، وبرامج توعوية للنساء حول التعامل مع البنوك، والمساعدة في تطوير مشاريعهن الإنتاجية.
 - إجراء دراسات، قبل إطلاق المنتجات، لتصميم منتجات مصرفية مبنية على الاحتياج الفعلي للفئات المخدومة، حيث قام منتج (حياتي) بتلبية الاحتياج الفعلي للمرأة الفلسطينية وهو الأمان المالي المصري مما زاد قاعدة النساء المتعاملات مع البنك بشكل كبير.
 - في تقريره السنوي للعام ٢٠١٧، يشير البنك إلى الاستمرار في مسعاه في المساهمة في تحقيق الشمول المالي للمرأة الفلسطينية وخاصة بعد إطلاق أول منتج توفير مخصص لها، وتخصيصه لقروض مشاريع إنتاجية بقيادتها بما مجموعه ٢,٥ مليون دولار دون فوائد لتمكينها اقتصادياً. وقد دأب البنك، منذ تلك الفترة إلى الآن، على نشر الوعي المصري بين هذه الشريحة الواسعة من المجتمع عن طريق التركيز على المرأة في الريف الفلسطيني والوصول إلى المناطق المهمشة.
 - عدم الالتزام بالحد الأدنى من حقوق العاملين (والعاملات تحديداً) والتي ينص عليها قانون العمل الفلسطيني، بل تمّ العمل على تجاوز العديد من نقاط هذا القانون لصالح تحقيق المساواة بين الجنسين.
 - التوازن والمساواة، ومن أهمها إقرار إجازة الأبوة، وتأمين صحي لأفراد الأسرة وغيرها من الأمور التي سنأتي عليها بالتفصيل في هذا التقرير.
 - بناء شراكات مع منظمات تهتم بتمكين المرأة اقتصادياً.
 - برامج المسؤولية الاجتماعية تتضمن وعي كافي بالحاجات الخاصة بالنساء والتجاوب مع هذه الحاجات بشكل مدروس ومخطط له.
 - التعامل مع النساء بعدالة عند التوظيف، وقد اتخذت بعض الإجراءات الجديدة، مثل عدم طلب صور المتقدمة للتوظيف حتى لا يكون الشكل أحد معايير التوظيف، والالتزام باحترام زيّ المرأة سواء أكانت ترتدي الحجاب أو لا ترتديه وعدم اعتبار ذلك معياراً من معايير التوظيف أيضاً.
- وبناء عليه، فقد خرج فريق التدقيق بعدة توصيات أهمها:
- اعتماد التدريب على النوع الاجتماعي ضمن التدريبات اللازمة لإعداد وتأهيل موظفي وموظفات البنك.
 - تطوير إستراتيجية مكتوبة لمراعاة إدماج النوع الاجتماعي في كافة مناحي العمل في البنك، بما يشمل تحديد الجهة المناطة بها متابعة تطبيق وإنفاذ هذه الإستراتيجية.
 - توفير تأمين صحي للموظفات يشمل زوج وأولاد الموظفة أسوة بالموظفين الذكور.